مجلة أضواء

العدد الثاني والخمسون

ايار / 2014

تصدر عن

مركز أضواء للبحوث والدراسات

www.adhwaa.org

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

محتويات العدد الثاني والخمسون

ت	العنوان	الكاتب	المصدر	الصفحة
1	الأغلبية السياسية ... غباء سياسي أم دعاية انتخابية	بهاء النجار	مركز اضواء للبحوث والدراسات الأستراتيجية	3
2	مجلس النواب...ودستورية القوانين ... في حكم الدولة ...؟ الى أين...؟	د.عبد الجبار العبيدي	مركز الرافدين للدراسات والبحوث الأستراتيجية	7
3	حقائق جديدة عن الشخصية العراقية	أ.د. قاسم حسين صالح	رابطة المرأة العراقية	16
4	السلوك السياسي والتعامل الاخلاقي	قاسم محمد الحساني	عين العراق نيوز	21
5	هل هم للتغيير جادّون أم ضحك على الذقون؟	فايق الدبوس	صحيفة اخبار جهينة	23
6	ارقام مرعبة جدا جدا في الانتخابات!!	حسين الحسيني	بوابة ذي قار	25

الأراء النشورة تعبر عن اراء كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي مركزاضواء للدراسات والبحوث الأستراتيجية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الأغلبية السياسية ... غباء سياسي أم دعاية انتخابية[1]

محتويات العدد

في الأنظمة الديمقراطية العريقة تشكل الكتلة الأكبر الفائزة في الانتخابات (والتي تكون عادة هي الكتلة الأكبر البرلمان) الحكومة وفق برنامج حكومي معد مسبقاً ومستند على البرنامج الانتخابي الذي قدمته الكتلة لناخبيها ، أما باقي الكتل الفائزة فتقوم بدور المعارضة وتشكيل حكومة ظل لمتابعة الحكومة المشكلة من الكتلة الأكبر ، ولا تشترك في الحكومة الأساسية لأنها ستفقد صفتها الرقابية وبالتالي يبقى الانحراف والفاسد قائماً فتفقد شعبيتها وثقة ناخبيها بها.
قد تكون عراقة الديمقراطية ووعي الشعب والنخب الحاكمة واستقرار الدولة ومؤسساتها هي أسباب نجاح تشكيل حكومة أغلبية سياسية لإدارة البلد وبقاء الكتل الأخرى في المعارضة ، إذ أن تشكيل الحكومة على أساس طائفي أو حزبي أو عرقي من دون الاعتماد على الكفاءات القادرة على تطوير البلد وتقديم أفضل الخدمات لأبنائه هذا أمر مرفوض وشبه مستحيل ، وأن الانفراد بالسلطة من قبل الحكومة أمر مستبعد للغاية ، والبرلمان في هذه البلاد - العريقة ديمقراطياً - بقوة الحكومة التي يعتبر أفرادها موظفون في الدولة لا أكثر بحيث تجد الاستقالات على قدم وساق حينما يحدث فساد مثل أو سوء إدارة أو غيرها ، والقضاء مستقل بدرجة كبيرة بحيث لا يتأثر بضغوط البرلمان والأحزاب السياسية ولا بإرهاب الحكومة ، أما الإعلام فله الدور الكبير في الضغط على السياسيين لتلبية تطلعات الشعب من جهة وتوعية الشعب في حقوقهم وواجباتهم في هذا البلد من جهة أخرى ، إضافة الى دور مؤسسات المجتمع المدني التي تعتبر سلطة خامسة في تلك البلاد من تقويم الحكومة وإرشاد الناس الى ما ينفعهم ويخدمهم وتوعيتهم وتثقيفهم بالنظام السياسي وتطوير قابلياتهم الفكرية والثقافية التي تؤهلهم لاختيار الأصلح والأكفأ والأنزه من دون أن يخدعهم سياسي (حزب أو شخص) فيسرق أصواتهم.
كل ما تقدم هو من ركائز النظام الديمقراطي الناجح الذي ينتج حكومة أغلبية سياسية ناجحة نافعة للشعب وللوطن ، وهذه الديمقراطيات - العريقة - مرّت بظروف مشابهة لما بر به العراق حيث انتقلت من نظم شمولية متسلطة الى ديمقراطيات حرة فانتقلت تدريجياً الى أن وصلت الى ما وصلت عليه الآن ، وكل مفردة من المفردات التي ذكرناها في الفقرة السابقة أساسية في إنجاح تشكيل حكومة الأغلبية السياسية في أي بلد ، وللأسف في العراق نجد أن 90% من هذه المفردات غير متحققة لذا فإن فرص نجاح تشكيل حكومة الأغلبية السياسية هو 10% ، لأن

1 بهاء النجار – مركز اضواء للدراسات والبحوث الأستراتيجية

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

حكومة الأغلبية السياسية من دون مقومات نجاحها التي ذكرناها يجعلها حكومة تسلطية انفرادية دكتاتورية وهو ما حدث في عهد صدام حيث كانت حكومته أغلبية سياسية ولأنها بدون مقومات النجاح التي ذكرناها ، وبين هذه وتلك يمكن أن نرسم الخط البياني لنجاح تشكيل الحكومات طبقاً للأسس السياسية.

هذا طبعاً لا يعني أننا نؤيد حكومة المحاصصة التي حكمت العراق لأكثر من عقد من الزمان ولم يحصل العراقيون منها سوى الفساد والإرهاب والخراب والتناحر السياسي الذي ولّد تقاتلاً أهلياً وإن كان محدوداً ، إلا أن مشكلة حكومة المحاصصة - التي زوّق اسمها لتصبح حكومة شراكة - ليس في أصل إدخال كافة الأطياف والألوان السياسية والمكونات في الحكومة وإلا فإن هذا الإجراء متوقع أن يحدث حتى في حكومة الأغلبية حتى ولو بشكل أضيق وهو ما ينادي به أنصار الأغلبية السياسية.

إن مشكلة المحاصصة هو أن كل كتلة لها مجموعة من المناصب من وزارات ومناصب سيادية أخرى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمناصب التي حصلت عليها باقي الكتل ضمن اتفاق سياسي بين رؤوساء الكتل ، فلا يمكن أن نغير شخصاً لسبب معين - كالفساد أو سوء الإدارة أو دعمه للإرهاب أو غير ذلك - إلا بتغيير مجموعة من المناصب من باقي الكتل التي ربما يكون الأشخاص المسؤولون عليها نزيهين وكفوئين . فمثلاً لا يمكن أن يستبدل رئيس البرلمان إلا بتغيير رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية وفي أحسن الأحوال الدخول في سجالات سياسية تطول وتعرض وتعرقل العملية السياسية والتشريعية والرقابية لتغيير أحدهما ، وهذا ما وجدناه عندما كان قرار استبدال محمود المشهداني الرئيس الأسبق للبرلمان العراقي ، وهذا ينطبق على الوزراء والمفتشين والدرجات الخاصة وغيرها مما أعطى مبرراً لرئيس الوزراء نوري المالكي لتعيين أشخاصاً - من طرفه والموالين له - في مناصب معينة بالوكالة.

فمن يسعى لتشكيل حكومة أغلبية سياسية عليه أن يسعى لتشكيل حكومة يتشارك فيها الجميع من دون إلزام رئيس الوزراء بأشخاص محددين قد يكونوا غير مؤهلين أو غير نزيهين أو غير كفوئين ، وهذه مرحلة وسطية بين حكومة المحاصصة وحكومة الأغلبية السياسية ، وهي مرحلة ليست بسهلة وربما أريد تطبيقها من حيث يعلمون أو لا يعلمون عندما كان الاعتراض على وزير الدفاع وهو من حصة القائمة العراقية بزعامة علاوي الى أن أدى الأمر الى تأخير اختيار وزير الداخلية المخصص للتحالف الوطني فبقي المنصبان شاغران الى نهاية الدورة البرلمانية الحالية ، وهذه المرحلة الانتقالية بين المحاصصة والأغلبية السياسية رغم صعوبتها إلا أنها مهما تكن فهي أسهل من تشكيل حكومة أغلبية سياسية شبه مستحيلة.

إن المطالبين بتشكيل حكومة أغلبية سياسية - وهم تحديداً ائتلاف دولة القانون - يعلمون أكثر من غيرهم أن تشكيل حكومة الأغلبية السياسية صعب جداً لأسباب موضوعية وأخرى ذاتية ، فهم يراهنون على حصولهم على أصوات تؤهلهم لتشكيل تلك الحكومة وأن الآخرين سيضطرون للقبول بها لأنها ستكون دستورية ووفق السياقات السياسية ، إلا أن هذه المراهنة وهذا التصور بعيد جداً عن الواقع فحصول دولة القانون على أصوات تمنحهم صلاحية تشكيل حكومة أغلبية أمر في غاية الصعوبة ، فنحن نعلم أن عمليات (صولة الفرسان) التي اقتضم المالكي حصة الأسد من شعبيتها رغم حصولها على التأييد السياسي من قبل كافة الأطراف -

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

وهذا السيناريو أراد أن يعيده في الأنبار في عملياته ضد داعش - ، ورغم هذا التأييد الشعبي الذي سبق انتخابات مجالس المحافظات 2009 والانتخابات التشريعية 2010 فإنه - أي المالكي - حصل على 89 مقعد فقط من أصل 325 مقعد في البرلمان (أي ربع المقاعد نقريباً) ، هذا في ظل قانون انتخابات كان يخدم الكتل الكبيرة وتمكنها من الاستحواذ على أصةات الكتل الصغيرة الخاسرة.

والآن وبعد انخفاض شعبية المالكي بسبب قيادته الفاشلة لكثير من الملفات وخصوصاً الأمنية والخدمية ، فعلى المستوى الأمني فيعد أن كان هو القائد العام للقوات المسلحة ووزير الداخلية ورئيس جهاز المخابرات إضافة الى كونه رئيساً للوزراء ومع هذا فقد دفع العراقيون خلال 2013 وحدها حوالي 8 آلاف ضحية فضلاً عن الجرحى والخسائر المادية وما زالت داعش تزهو في الأنبار عموماً والرمادي والفلوجة خصوصاً رغم مرور حوالي 100 يوم على بدء العلميات فيها ودفع الكثير من الشهداء ضباطاً ومراتب وكان أولهم الفريق محمد الكروي والتي سميت العمليات في الأنبار بإسمه (ثأر القائد محمد)

ورغم حصول كتلته على مناصب 7 محافظين وعدد كبير من أعضاء مجالس الحافظات - يتجاوز ربع العدد الكلي لأعضاء مجالس المحافظات الوسطى والجنوبية - فإن المستوى الخدمي في أدناه مع تخصيصات مالية بلغت أوجها ، فالبصرة لوحدها حصلت على حوالي 5 مليار دولار للأربع سنوات التي قادها خلف عبد الصمد القيادي في حزب الدعوة فضلاً عن رفع صلاحياته في توقيع على المشاريع الى صلاحيات وزير - أي قيمة المشروع الذي من صلاحيته توقيعه هو 500 مليون دينار - ومع هذا نجد أن الوضع الخدمي والمشاريع المنجزة لا تتعدى سوى 5 جسور بحيث إذا شطبناها ترجع البصرة الى عهد 2009 التي كانت الأموال المخصصة لها طيلة الأربع سنوات التي سبقتها لم تتجاوز المليار دولار فإذا أخذنا نسبة التهالك طيلة الخمس السنوات الماضية (2009 - 2014) لوصلنا الى نتيجة مأساوية.

هذا الفشل في أهم مجالين متعلقين بحياة المواطن العراقي جعل شعبيته في تراجع كبير وهو ما لمسناه في انتخابات مجالس المحافظات السابقة عام 2013 ، أما إذا أخذنا تغيير قانون الانتخابات بنظر الاعتبار وإنصاف بعض الكتل الصغيرة وإرجاع حقها من الكتل الكبيرة فإن ما حصلت عليه دولة القانون في انتخابات 2010 من غير الممكن أن تصل إليه إلا بطرق غير شرعية ، وحتى وإن افترضنا حصولها على نفس عدد المقاعد فإن تشكيل حكومة أغلبية سياسية بعدد مقاعد لا يصل الى الثلث ضرب من الخيال ، خاصة إذا نظرنا للمشهد السياسي ككل والخلافات السياسية مع دولة القانون من قبل كل من الأكراد ومتحدون (النجيفي) والقائمة الوطنية (علاوي) والمواطن وتيار الأحرار فإن موقف المالكي لا يحسد عليه.

وفي تشكيل الحكومة بعد انتخابات 2010 لم يؤيد حكومته سوى أطراف التحالف الوطني فكاد المالكي أن يفشل لولا عدول السيد مقتدى الصدر - بضغط من إيران - الى دعم حكومته مما أجبر باقي الكتل الى القبول لتشكيل الحكومة على مضض ، فإذا نقلنا هذا المشهد وتلك الظروف الى تشكيل الحكومة المقبلة لوجدنا استحالة تشكيل حكومة برئاسة المالكي فضلاً عن أن تكون حكومة أغلبية سياسية.

وقيادات دولة القانون تعلم جيداً بهذا المستقبل غير السعيد بدليل أنها دخلت بعدة قوائم (مثل

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

قائمة النهضة الشاملة بقيادة علي الأديب رئيس قائمة ائتلاف دولة القانون في كربلاء) عسى أن تلم من فقد الثقة بدولة القانون وزعيمها ، وهذه الخطوة تؤيد دور قانون الانتخابات في إضعاف الكتل الكبيرة لصالح الصغيرة ، فلو كان القانون نفسه في انتخابات 2010 لكان الدخول بأكثر من قائمة تشتيتاً للأصوات.

وعلم القيادات بهذا السيناريو المؤلم جعلها توجه الرأي العام - كنوع من الضغط النفسي والإعلامي لمؤيديه ومعارضيه على حد سواء - الى أن المالكي زادت شعبيته بحيث تمكنه من تشكيل حكومة أغلبية سياسية ، وعندما تظهر النتائج - التي نأمل أن لا تتدخل فيها الأيادي الآثمة - وتبين خسارة المالكي لعدد كبير من المقاعد تبدأ الاعتراضات والتشكيكات التي تخلق جواً عاماً بأن المالكي قد ظُلِم فيصبح هرج ومرج عسى أن يتصدقوا عليه بمنصب يحفظ كرامته كما تصدقوا على علاوي بمنصب رئيس مجلس السياسات الإستراتيجية.

لذا فالولاية الثالثة - فضلاً عن تشكيل الحكومة ذات الأغلبية السياسية - أضغاث أحلام وأريد منها تشويش الرأي العام وكسب أكبر عدد من المؤيدين والناخبين مدعومة بتمليك الأراضي توزيع شقق وعلب راني وبيبسي وتسليط إعلام شبكة الإعلام العراقي التي كرّست كل قواها لتأييد المالكي طيلة الثمان سنوات الماضية والتي تريد أن تكمل جميلها لراعيها وداعمها السيد نوري المالكي.

وهنا أتساءل إذا لم يفز المالكي برئاسة الوزراء وأراد باقي الكتل تشكيل حكومة أغلبية سياسية وقد يضطروا - بحسب قواعد الأغلبية السياسية - أن لا يشركوا دولة القانون وعلى رأسها المالكي في تشكيل الحكومة فهل سيقبل المالكي بهذا القرار ويستلم دور قيادة المعارضة لزرع هذه الثقافة في روح النخب السياسية وحتى يثبت للجميع إنما أراد الأغلبية السياسية هو لخدمة هذا البلد وشعبه الكريم وليس لمصالح حزبية وشخصية ، أم أنه سينضم الى أياد علاوي ويترك البلاد وتوجيه الخطابات وعدم حضور جلسات مجلس النواب إلا في الجلسات المثيرة للنزاعات الطائفية والسياسية ؟

هذا ما سنراه في الحلقة القادمة

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

مجلس النواب...ودستورية القوانين ... في حكم الدولة ...؟ الى أين...؟[2]

محتويات العدد

الدستور:

هو القانون الأعلى الذي يحدد القواعد الاساسية لشكل الدولة .اما القانون : فهو قاعدة العمل الملزمة في التطبيق.

والمؤسسة : هي الأدارة العمومية، والمؤسسة العمومية، والأدارة المركزية، والمصالح غير الممركزة التابعة لها. والمؤسسة الحكومية هي ذات الطابع السياسي والاداري والعلمي والثقافي والتشريعي ، وكل مؤسسة يمكن ان يخضع مستخدميها لاحكام الدستور والقوانين النافذة في الدولة. لذا بين عمل الدستور والقانون والمؤسسة علاقة عضوية متشابكة عند التنفيذ لا يجوز أختراقها ، فالخلل في احداها يؤثر في الأخرى والعكس صحيح.هذه الحالة غابت على مجلس النواب العراقي المنتخب في دورتيه فتركها دون تقنين...؟

وهو تقصير اساسي في مسئولية التنفيذ.

يحتوي الدستور العراقي على أكثر من 140 مادة صيغت بشكل متسرع ومن غير المتخصصين في الفقه الدستوري وكتابة الدساتير، لذا جاءت غالبية المواد المدونة فيه خالية من الوضوح والشفافية ومملوءة بالهفوات والعثرات ،مما سببت للدولة والمواطن جملة اشكاليات في التطبيق، كان المفروض ان لا تقع في دولة حديثة التغيير.لأن التغيير في العراق الذي جاء بعد 2003 المفروض فيه ان يكون شاملا وواضحاً في القانون والحقوق والتفكير. والدساتير لا تكتب بتسرع خوفا من الأنزلاق القانوني في مستقبل الحقوق والواجبات والثوابت الوطنية التي يجب ان لا تمس. لقد أستغرقت كتابة الدستور الأمريكي أكثر من عشرين سنة واعيدت قراءة مواده اكثر من خمسين مرة ، من قبل أكفأ الفقهاء الدستوريين (من أمثال المستشارالقانوني جفرسن)حتى ثُبت واقُر من قبل الكونكرس والامة الأمريكية باستفتاء عام بعد ان أُتيحت الفرصة لكل مواطن أمريكي من الأطلاع عليه ، وتدوين الاعتراضات . بينما الدستور العراقي كتب في بحر ستة أشهر- وتحت الأحتلال الأجنبي ومن غير المتخصصين في الفقه الدستوري - ولم تتم مراجعته بشكل صحيح ومضبوط ،ولم يمنح الشعب فرصة الاطلاع عليه والاعتراض على بعض مواده القاتلة وخاصة المواد المزدوجة التفسير، ووافق عليه الشعب استغفالا.

2 د.عبد الجبار العبيدي – مركز الرافدين للدراسات والبحوث الأستراتيجية

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

لذا كان الدستور الامريكي هوالقاعدة الأساس في بناء هذه الدولة العملاقة اليوم.ودستورنا هو السبب الاساس في كل هذه الاشكاليات التي تعاني منها الدولة المفككة اليوم.

ولم يقم مجلس النواب خلال ثمان سنوات من التغيير من اصلاح المواد الناقصة في الدستور، او تحقيق الفقه الدستوري المطلوب منه بنفس العناية التي بذلوها لمسائل القوانين الخاصة بهم. وان حقوق المواطنين تناولوها بطريقة استطرادية ،دون ان يضعوا نظريات عامة او خاصة تناسب اهميتها العملية ، ودراستها وكتابتها تدخل ضمن نظام سلطة التشريع. فظلت حقوق الافراد والمجتمع ناقصة دون تطبيق.

ومما زاد الطين بله أنهم شرعوا القوانين المزدوجة في معاملة المواطنين كما في قوانين الخدمة الجامعية والتقاعد والتعيين.وانا اقول رغم الجعجعة الاعلامية على مجلس النواب لكنه في (العراق الجديد) بقي بلا تعريف علمي له.،لذا ترك الموضوع بلا تحديد بين سلطاته وحقوق الناس، وسياسته بلا عنوان ، والمجلس ظل بلا بيان . ومن اين يأتيه البيان وهو يضم الكثير ممن لا صلة لهم بالقوانين ، الذين جاء بهم المقسم الانتخابي والتعيين والتعويض دون انتخاب المواطنين..

ولا ندري كيف ان السلطات العليا الثلاث تطبق القوانين خارج الدستور ،وتتهم الأخرين بالخروج عليه ؟. يأمرون بالمعروف وينسون أنفسهم ،

ونعود للدستور فنقول:

نصت المادة الاولى من الدستور على ان : جمهورية العراق دولة مستقلة ذات سيادة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي(برلماني) ديمقراطي أتحادي.

لكن النص جاء مبهماً ،هل ان الدولة العراقية الأتحادية دولة فدرالية أم كونفدرالية - لم يذكر النص بالتحديد - وما هو نوع المؤسسات الذي يطبق فيها اليوم؟. الأصطلاحان يعبران عن معنىً مختلف في القصد ، فأذا طبقت الفدرالية فليس من حق أقليم الشمال ان يطبق الدستور بأزدواجية المعاييروان يكون له دستوره المستقل بأعتباره جزء من وحدة الدستور العام ، واذا طبقت الكونفدرالية فعلى الحكومة ان تشمل بها كل الأقاليم. لكن المادة 113 من الدستور تقر ان اقليم الشمال وسلطاته القائمة أقليما أتحاديا دون تحديد.وهذا نقص في التشريع أغفله المشرع الدستوري عمداً ،وأهمله مجلس النواب قصداً،والنقص لا يعالج الا بأعادة مراجعة الدستور وهذا لم يتم رغم مرور فترتين انتخابيتين عليه.

واصدار قانون جديد للانتخابات لتمثيل الشعب من قبل ممثليه الحقيقيين لا من قبل المعينيين بالمقسم الانتخابي والتعيين البديل،بحيث يكون المنتَخِب لنائب واحد وحسب اماكن المُنتخبين والغاء الدائرة الواحدة واحلال الدوائر المتعددة في كل انحاء الوطن لضمان اصوات المنتخبين .فمجلس النواب لم ينل الشرعية الدستورية حسب القانون.

وتنص المادة (التاسعة) من الدستورالعراقي الفقرة (ب) على ان : (يُحظر تكوين مليشيات عسكريةخارج أطار القوات المسلحة الا بقانون) ولم يستثني الدستور ميليشيات البشمركة الكردية، ولا قوات سوات الرئاسية ولا اي مليشيات اخرى،لكن الدستور منح اقليم الشمال حق تكوين حرس الحدود ضمن القوات المسلحة الوطنية وليست مليشيات مستقلة كما هي اليوم. ومع هذا فهي متواجدة بكل اسلحتها العسكرية التي غنمتها من الجيش العراقي السابق دون

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

حسيب او رقيب وبسكوت الحكومات المركزية المتعاقبة لأنها ملك الدولة، وقوانينها المستقلة عن الجيش العراقي الاتحادي في الاقليم رغم ان رئيس اركان الجيش الاتحادي كردي بشمركي ، ومرتباتها من وزارة الدفاع المركزية ويطالب الاقليم الدول الصديقة بتجهيزها بالطائرات والمعدات العسكرية الحديثة خلافا للقانون ، - انظر محاضر الزيارة الاخيرة لرئيس الاقليم للولايات المتحدة الامريكية – مكتبة الكونكرس الامريكية في واشنطن- .وتطالب هذه المؤسسة العسكرية المستقلة والمتكاملة بالرواتب والامتيازات من ميزانية الدفاع الاتحادي ،ومع هذا النص الدستوري الواضح فأن الحكومة المركزية قبلت أجراء مفاوضات حول رواتب البشمركة دون الأعلان عنها كجزء معترف به من القوات المسلحة العراقية ، كسبا للتوافقات المصلحية في مجلس النواب،هذا النص ظل دون توضيح لذا حصل التداخل في التفسير،فالدولة هي ملك الشعب وليست ملكاً للمسئولين.

وقد ساهم اقليم الشمال في تدمير المركز ولا زال بغية الأنفصال مستقبلا عن الدولة المركزية، ووضع في كل مؤسسات الدولة ركيزة مهمة له دون ان يكون للمركز فراشاً في أربيل ، وهذا نقص دستوري في التنظيم . لكن اصحاب المصالح الشخصية قد وافقوا الخطأ دون أعتراض منهم خوفا على الوحدة الوطنية والدولة لا زالت حديثة عهد في التكوين.

ونصت (المادة 137) من الدستور:(على استمرار العمل في اقليم كردستان بالقوانين التي تم تشريعها منذ عام 1992 ، وتبقى نافذة المفعول).لكن هذه المادة أنتهت بمجرد تكوين الجمهورية الجديدة في 2003 وكتابة الدستور الجديد الذي أنهى كل متعلقات القانون القديم (انظر المادة 138 من الدستور) .هذا التقصير في توضيح شفافية النص هو الذي اوجد كل هذه الاشكاليات اليوم بين المركز والأقليم ،بعد ان تمرد قادة الأقليم على المركز وتغطرسوا قصدا كسباً للمصالح الشخصية والعنجهية الفردية ولا غير،والتي نرجو لها ان لا تستمر ، فالتجربة السياسية في أقليم كردستان تجربة جديدة بحاجة للاستفادة منها في عراق التغييرلكن ضمن مصلحة الوطن ككل وليس ضمن مصلحة الاقليم حسب..

وبالنتيجة فأن الكرد هم الذين سيخسرون في حالة الأنفصال ،فالجغرافية العراقية تقف ضدهم في هذه الحالة وأدخاله مرحلة التنفيذ.

ونصت المادة (21) من الدستور على : ان (لا يمنح حق اللجوء السياسي الى من يتهم بأرتكاب جرائم دولية أو ارهابية أو كلَ من ألحقَ الضرر بالعراق) .هذه المادة الدستورية لم تطبق بقانونيتها لا من قبل مؤسسة الرئاسة التنفيذية ولا القضائية، ولا من قبل مؤسسة ادارة اقليم الشمال لقبولهم المتهمين بجرائم ألحقت الضرر بالعراق كما يدعي القضاء المركزي في بغداد، فليس من حق احد التستر عليهم – بغض النظر عن صدقية الحقيقة من عدمها - .فلماذا تعاملت مؤسسة الرئاسة ورئيس اقليم الشمال مع النص الدستوري بأزدواجية المعايير في القانون؟ وتسترت على الخارجين على القانون قضية الهاشمي وغيره مثالا ، فالقضاء يجب ان يكون مستقلا في التطبيق .ان الأشكاليات الداخلية والشخصية بين المركز والاقليم، يجب ان تُنحى جانبا في التعامل مع الدستور .لا سيما وان أقليم الشمال يؤكد دوما على احترام وتطبيق الدستور. فعلى من تقع المسئولية في التقصير ؟

ونصت المادة (109)من الدستور على مايلي: (تقوم الحكومة الاتحادية بأدارة النفط والغاز

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

مع حكومة الأقاليم باعتباره ملكا لكل الشعب العراقي ولا يحق لأي أقليم التصرف بالموارد النفطية والغازية دون الرجوع لحكومة المركز،وتوزيع الثروة لا يتم الا بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع محافظات العراق،وهذا النص لم يطبق منذ قيام التغيير في 2003، ولازال قانون النفط والغاز طريح الفراش في مجلس النواب الهارب من مسئولية الوطن والشعب لنقص في التعيين ، ان هذا التداخل وقع على عاتق التطبيق المزدوج للقانون ،فمحافظات الوسط والجنوب ظلت بعيدة عنه رغم كونها هي المنتج الاساس للنفط والغاز ، لكن أقليم الشمال انفرد بالقانون وبدأ يعقد الاتفاقيات النفطية مع الدول الخارجية خلافا للدستور،وقام بتصدير النفط عن طريق انابيبه الخاصة المباشرة مع تركيا فعلا خلافا للقانون ،علما بأن الاقليم يتقاضى 17% من واردات العراق من اول يوم التغيير ويستلمها عداً ونقداً مع واردات منافذ الحدود ، ناهيك عن النفط المهرب بعلم الحكومة،ولم يكتفٍ الاقليم بل يطالب بالمادة 140 والمناطق المتنازع عليه باطلا، وبرواتب البشمركة وامور اخرى لا نعلمها ،ومن يدريك ان التنازلات من اجل المصالح الشخصية ستمنحهم ما يريدون ؟.

بينما البصرة المُنتج الرئيسي للنفط فقيرة بشعبها، ومدمرة وخربة في بنيتها التحتية وهي بحاجة للمال العام. ان حجتهم في ذلك هوعدم اجراء أحصاء سكاني خلال العشر سنوات الماضية- وهذا صحيح - فالتقصير تتحملة وزارة التخطيط والمؤسسة التنفيذية المركزية المسئولة دون تفريق.فهل حدث هذا تغطية لتوافقات مصلحية غير مكشوفة بين الطرفين ، أم انه نقصٍ في المعالجة والتنفيذ. في الدول المتقدمة تجرى الاحصائيات السكانية كل خمس سنوات لمراقبة التطور وحقوق المواطنين.

فأين حق المواطن في معرفة حقائق الأمور؟.

ونصت المادة (15) من الدستور على حق الفرد العراقي في الحياة والامن والحرية ولا يجوز حرمانه من هذه الحقوق أوتقييدها الا وفقا للقانون،وبناء على قرار صادر من جهة قضائية مختصة، واليوم نرى الألاف من المحتجزين حجزا أحتياطيا خلافاً للقانون.ان الألحاح في تشريع قانون العفو العام لهو خطأ كبير بحق الوطن والمواطنين، فالمفروض اخلاء سبيل المحتجزين فورا دون سبب قانوني معين مع التعويض لهم عن فترة الاحتجاز اذا ثبتت البراءة للمحتجز ، ومحاكمة المقصرين حتى لا يتساوى المذنب مع البريء في تطبيق القانون ،فالعدل اساس الملك بين المواطنين.

وكنا نأمل ان يصاغ الدستوربحيث يتماشى مع حالة التغييرمن قبل العلماء الدستوريين لأجتثاث كل هفوة او عثرة في تفسير المواد الدستورية السابقة لتُبنى على الشفافية والصحيح.

،فالدستور هو روح الأمة، في تطبيق القوانين التي تحفظ حقوق المواطنين دون تمييز او تفريق بموجب عقيدة التشريع وليس في مبادئها فقط. هذا التوجه لم ينتج عنه اي تنظيم يحفظ حقوق المواطنين والدولة معاً بموجب مساواة القانون - كل مؤسسة تطبق القانون على هواها - ، فظلت قوانين المؤسسات السياسية والجامعية والصحية والاجتماعية والثقافية والفنية في فوضى الأزدواجية في التطبيق مما مكن المستغلين والمزورين للشهادات العلمية من التسرب للمؤسسات العلمية والأدارية ووزارت الدولة وممثلية العراق في الامم المتحدة، وافسادها عن عمد وهذا تقصير متعمد يحاسب عليه القانون،ومسئولة عنه السلطات العليا بموجب القانون

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

وغير مقبول.فالمفروض ان يكون التغيير قائما على اساس الحريات وشعور الأمان، وتحديد سلطة الدولة عن حقوق الناس ، لينتقل مركز الثقل الى ابناء المجتمع ككل ليعم الازدهار الدولة والمجتمع معا.

وهذا نقص في التشريع والتنفيذ . في التشريع والتنفيذ.

وكنا نأمل ان تتحول الرئاسات الثلاث من مؤسسات فردية تتمحور حول شخص الرئيس كما كان متبعا في السابق (القائد الضرورة) الى منظومة مؤسسية منسجمة ومتعاونة مع كل مؤسسات الدولة دون تفريق.هذه المؤسسات يقع على عاتقها حماية الامن الداخلي والخارجي والمال العام للدولة وحقوق المواطنين لتبيان شخصيتها المستقلة عند المواطنين المادة (123) من الدستور،ولا تنفرد السلطة التنفيذية بالأستفراد بكل هذه السلطات خلافا للدستور ، ترافقها القوانين الصارمة في حفظ حقوق الدولة والناس. ومنع الرئاسات الثلاث من استغلال النفوذ والتصرف بحقوق المواطنين.فقانون (الدولة أنا) قد ولى مع التغييرفي 2003 ،فلا احد فوق القانون . لكن هذا النداء لم يلقَ تجاوبا من المسئولين، فظلت المؤسسات الرئاسية والمستقلة ملكاً لشاغليها دون محاسبة او رقابة القانون - البنك المركزي والتجاري الدولي مثالا- ولا زالت في فوضى التحكم الفردي والاجتهادات الشخصية دون قانون ومجلس النواب هنا مسؤول عن التقصير .والأ كيف منحت الرئاسات الثلاث هذه المنافع المالية الباهضة التكاليف،

والامتيازات الأخرى بقوانين لم تنشر على الجماهير خلافا للدستور والقانون .ومنحت امتيازات الحماية الباهضة التكاليف وترك الشعب وحده يواجه الأرهاب الاسود في كل يوم وحين؟

وأنزوت مؤمنة هي وعوائلها في المنطقة الخضراء المحصنة تاركة الشعب عرضة للقتل والتدمير،فاين الألتزام بالقانون والدستور؟ علماً ان الرئاسات الثلاث هي اول من وقعت على استمرار مفعول المادتين 38،37 الخاصة بالرواتب والمنافع خلافا للدستور،ولا زالت تعتم عليها خوفا من سقوطها في الانتخابات القادمة وبعد ان حرمت المرجعية الدينية انتخاب من وقع عليها بخلاف القانون.

لقد جرى انتخاب الرئاسات الثلاث وفق توافقات مفاهيم الطائفية والمحاصصية بين الكتل التي لم يقرها الدستور،علماً أنه (لا توجد في الدستور وبكل مواده جميعها مادة او فقرة من فقراته تشير للمحاصصة والمكونات الطائفية او الكتل الحزبية في التعيين ،دون قانون للاحزاب مقر من قبل مجلس النواب). وهذا التطبيق السياسي جاء متناقضاً مع (المادة 2 فقرة أ) من الدستورالجديد والتي تنص على عدم سن قانون يتعارض مع مبادىء الديمقراطية ،

فالمحاصصة والطائفية والكتلية التي طبقت قد جاءت لخدمة المصالح الشخصية دون قانون وتجاوزا على الدستور ومتناقضة مع مبدأ الديمقراطية. فهل يجوز ان نسمي الرئاسات الثلاث رئاسات منتخبة شرعا وقانونا وتستحق ممارسة سلطة القانون وحكم الناس؟ وهل يحق للمسؤولين تعيين النواب خارج رأي الجماهير بقوانين لا تنطبق عليها صفة الانتخاب المقرر بالدستور أنظر المادة 47 من الدستور . فمن اجاز لهم التعيين بالبديل والمقسم الانتخابي خارج الدستور ؟ ألم تكن هذ مخالفات تستحق حكم القانون ؟ وهل ان النائب المعين بالبديل يستحق شرعية التمثيل للمواطنين ؟

وللتغطية على هذا التجاوز القانوني الخطيرفي المؤسسات الثلاث منذ البداية سخرت بعض

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

المؤسسات لرفع شعار تطبيق الشريعة الاسلامية في الحكم كما في الأحزاب الأسلامية - القرآن دستور الدولة - ، والقرآن لم يكن دستورا لدولة الاسلام أبداً ، بل هو كتاب عقيدة وهداية،على ضوء احكامه تشرع القوانين – انظر نص الوثيقة الدستورية لدولة المدينة التي كتبها الرسول(ص) بيده الشريفة،المودع في مكتبة المتحف البريطاني في لندن. فكيف قبل فقهاء الشريعة من كل المذاهب صياغة القوانين على الحدس والتخمين ،وكأننا عدنا الى طالبان لا الى عهد التحررالديمقراطي الجديد . ولو كان لهم هذا الحق شرعا وقانوناً لأستقوا القوانين من العقيدة الاسلامية وليس من الشريعة ، لان مبادىء التشريع قد تخضع لتفسيرات شخصية شتى بينما العقيدة ثابتة دون تغيير.

في هذا البحر الهائج المتلاطم الأمواج من المذهبية والطائفية والمصالح الشخصية والاختلاف في تفسير النص الديني ضاعت الحقيقة ومصالح الوطن جملة وتفصيلا ، رغم ان النص الديني لم يعد يشكل المعيار الوحيد للسلوك السياسي في التطبيق في دولة ضاعت فيها معايير القانون والدين معاً.حتى اصبحت الشريعة تسمح بشرب الاموال والدماء على رأي المتخصصين دون حسيب او رقيب.

أنظر اعداد المسئولين الهاربين بتهمة السرقة خارج الحدود والمعتم عليهم اليوم؟ واعداد المقتولين ظلما دون تحقيق؟.

هناك تفسيرات للمحكمة الدستورية تقول : بأن مبادىء الشريعة الاسلامية تعني (قطعية الدلالة وقطعية الثبوت- أنظر الموسوعة القضائية) . وهو امر عند اهل الاختصاص خطير للغاية ،لانها تلغي الاحكام السابقة وقد تتدخل في الغاء النص الثبت وكل جديد .لذا يجب الغاء كل نص مائع ، بل يجب ان يكون الوضوح والشفافية في النص والتأويل له يؤدي الى المعنى الثابت دون تغييرالا بما يتوافق والقانون والشرع وحركة التغيير، وهذا لم يحدث ابداً، بل راحوا يبتكرون لنا نصوصا في التقديس والمغالات في الشعائر الدينية فتجمد العقل العراقي وتخلف وصار يهرول خلف الشعوذة ومبتكرات رجال الدين، وبعثرت الاموال العامة دون توقير ، بحجة احترام الشعائر الدينية التي جاوزت كل تصوروكأنها أصبحت قانون، فتحققت الانغلاقية الفكرية عند الناس وحجز القانون ، وبعد ان جعلوا التوافق اللا شرعي واللاقانوني قانونا في التطبيق .أنظر موارد العتبات المقدسة واين تذهب بلا حسيب اورقيب؟ .وهي تعادل موارد مكة التي بنيت على احسن طراز ومدن العتبات المقدسة عندنا في العراق لازالت من خرائب السنين ؟ وتبقى مسألة تعيين المستشارين والوكلاء والمدراء العامين في مؤسسات الدولة التي دخلت في فوضى التعيين دون معايير دستورية او قانونية ،وكاننا لسنا في دولة بل في مشيخة،فعين من عين وأحيل للتقاعد من أحيل دون قانون، لأنهم هم أصلا غير مخولين بتطبيق القانون - فاقد الشيء لا يعطيه – فكيف جرى التعيين ؟وخاصة في عهد مجلس اعمار العراق الذي لم ينل صفة التشريع. ان القصد قد تحقق بمنح المعينين رواتبا خيالية لا تقل عن (8 ألاف دولار)سواءً كان عاملا أم محالاً للتقاعد،ومنح (رئيس مجلس النواب السابق محمودالمشهداني 40 الف دولار شهريا تجاوزا على القانون) ،فهل يسمح القانون لمجلس النواب صياغة قوانين خارج مبادىء الدستور؟وهل محمود المشهداني متميزا عن المواطنين؟ ،فهل من يخترق القانون يصلح لادارته وان يكون ممثلا لمجلس النواب؟ كل روؤساء المجلس من المدانين امام

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

القانون وولاياتهم باطلة ولا شرعية فيها ابداً.. فشمل التعيين الاقارب والأصدقاء والمقربين والمنافقين وهي فرصة للفساد والاستغلال والتقاعد – انظر كل مدراء المكاتب الرئيسة في المؤسسات الرئاسية الثلاث من ابناء الرؤساء والمقربين؟ فكانت نكبة قصمت ظهر المال العام في التدمير خلافا للقوانين وكأن الميزانية لهم لا للمواطنين ،والدولة وبعد أكثر من عشر سنين أصبحت أشبه بخرابة المتخلفين . واليوم لدينا المئات من المتقاعدين بهذه الرواتب الضخمة وهم لم يعملوا يوما واحد في العراق ،ويسكنون هم وعوائلهم خارج الوطن ،.بينما الاساتذة والاكاديميين والخبراء والسياسيين الذين الأخرين ظلوا على تقاعدهم القديم معوزين ، وبعد ان سنت القوانين بتمييزالمعايير بين المتقاعدين وبعلم الرئاسات الثلاث دون تمييز ..ونصت (المادة 103) من الدستورالتحقق من عدالة توزيع المستحقات المالية بين الأقاليم،والتحقق من استخدام الأمثل للموارد المالية الأتحادية وأقتسامها بين المحافظات او الأقاليم. فلا أدري كيف استطاعوا تحقيق نص المادة وهم لم يستطيعوا أجراء تعداد سكاني عام في البلاد خلال أكثر من عشر سنين لتقدير حصص الأقاليم،فكيف جاز لهم تخصيص 17% من ميزانية الدولة لأقليم كردستان دون معايير التقسيم؟ - انظر مقررات مؤتمر لندن عام 2002 - بينما بقي الجنوب تنخر فيه البطالة والأمية ونقص المباني المدرسية والمستشفيات ومراكز البحوث والتعليم والتخلف ونقص الموارد في التعمير. وظل مجلس اعمار العراق يعبث بالمال العام دون رقابة من قانون ؟

وظلت بقية المحافظات بعيدة عن التطبيق، ألم يكن هذا تجاوزا على الدستور وغبنا للاقاليم الأخرى دون تقدير. ومنح أقليم الشمال أستثناءات في التعيين للوزراء والوكلاء والمستشارين والسفراء ومؤسسة رئاسة اركان الجيش والاشراف على مؤسسات المركز دون تحديد،مما مكن الأقليم من الظهور بمظهر القائد والموجه دون توقير للمركز والأقاليم الاخرى،حتى اصبحت الحكومة لا تشكل الا بموافقة اتفاقيات أربيل . وقيادات المركز ورؤساء الكتل السياسية تهرول خلف اربيل،والقاعدة السياسية الشرعية في حكم الدولة تقول : (ان الرئيس يُزار ولا يزور)، فأين الخطأ ؟ ومع هذا التجاوز القانوني فأن الغالبية من القيادات بأستثناء دولة القانون يصرون على تنفيذ اتفاقيات اربيل التي حلت محل المركز في التقييم.ألم يكن هذا تجاوزاً على الدستور ؟.

واليوم تعقد الاتفاقيات بين اقليم الشمال والدول الخارجية والسيد رئيس الاقليم يُستَقبل في العالم باحترام وتقدير يفوق احترام رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب دون الاكتراث بقوانين الدستور،ولا علم للمركز على ماذا يتفاوض، ولا احد يعترض، ولكن من الناحية الاخرى تتدافع القيادات العراقية المختلفة نحو السليمانية وأربيل لكسب ولاء الرئيس والرئيس الاخر – يا مكثرهم عندنا - بعد عودته من رحلته العلاجية المحتملة التي دامت اكثر من سنة غائبا في المانيا دون ان يعلم الشعب مصير الرئيس،علما ان غيابه عن الوظيفة شهرا واحد يستحق التغيير بالبديل (انظر المادة 69 الفقرة ج) ولا احد يستيطع ان يعلم الشعب علم اليقين.

ولاز الت التصريحات تترى على الخالي والمليان دون تأكيد ،وهذه مسئولية الجميع القانونية والاخلاقية دون تمييز،فاين السيد رئيس الوزراء مسؤول السلطة التنفيذية في مكاشفة الشعب

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

عن كل خطأ مقصود وهو الذي لا زال مصرا على قيادة السفينة رغم الاخطار والاخطاء المميتة التي رافقت قيادته للدولة خلال ثمان سنوات من حكمها نتيجة خصومه السياسيين؟.، في وقت يتواجد رئيس الاقليم في اوربا وامريكا للتفاوض دون استشارة المركز وليتخلص من هلمة التزاحم خلف السليمانية .فهل نحن في دولة فدرالية أم كونفدرالية ؟ وهل ان العاصمة بغداد أم السليمانية ؟ فهل عدنا الى دولة المتوكل العباسي (ت232للهجرة).الى هذه الدرجة هان الوطن على قياداته دون توقير. فهذا نقص اخر في التوجيه والتنفيذ.

.ونصت (المادة 104) من الدستور على انشاء مجلسا للخدمة المدنية يختص بتعيين الموظفين وفق مبادى العدل والمساواة لانصاف المواطنين.، لماذا ظلت هذه المادة مجمدة دون تفعيل؟ من اجل ان يكون التعيين للكيانات الطائفية البغيضة وحرمان بقية المواطنين،حتى غصت المدارس والمؤسسات الجامعية والصناعية بالأميين والأميات من كبار السن وعزل الشباب من الخريجين لتلبية مطالب الكتل السياسية دون حق مفروض،وادخلوا ممن ملكوا شهادات التزوير- اعتراف لجنة النزاهة بوجود (10ألاف شهادة دراسية مزورة) من ضمنها الوزراء والنواب،وممثلي العراق في الأمم المتحدة، ألم يكونوا كلهم من العراقيين ؟ فأين مؤسسات الرقابة والديمقراطية والمفتش العام كما نص عليه الدستور؟. وما هو السبب في التعطيل ؟ انظروا الى مؤسسات الدولة كيف تدار ومن هم موظفيها في التعيين.

ان كل ما يكتب في الصحف والمجلات المستقلة اليوم يذهب أدراج الرياح بعد ان ملكت السلطة شبكة الاعلام العراقية الموجهة لخدمتها ورؤساء التحرير كلهم دون تمييز،هذه المؤسسة التي وصلفيها الترهل قمته وهي بكل أمكانياتها المادية الكبيرة التي يجب ان توظف للصالح العام،وكأن جريدة الصباح برووسائها قد عادت الينا اليوم بثوب مجلة الف باء سيئة الصيت التي ابتكرت لصدام حسين الف لقب جديد حتى غدا يشعر بأنه أصبح فوق الناس والقانون، لكنها عجزت عن كتابة مقالة واحدة تدافع عن العراق وحكومته والاراضي المستقطعة حينما تعرض الوطن لحملات التشهير من صحف المجاورين. كما سكتت المواقع الالكترونية الممولة من الدولة في لندن وباريس وواشنطن التي تمدها السلطة من المال العام من الدفاع عن ارض ونفط ومياه وكرامة العراقيين المغتصبة عند المجاورين.ولكن مع من تتكلم حينما أصبح المسئول مقيدا برأي الكتلة الضيق وبمحاصصة قانون المحاصصين . ولا زالت بعض المواقع الألكترونية التي كنا نرجو منها الامل في محاربة الفاسدين تتزعم الدعاية ونشر الصورلهم دعاية انتخابية جديدة لتعيدهم لنا زيادة في التخريب. يبدو اننا فقدنا الامل في غالبية العراقيين ...؟

ان الاجراءات البطيئة في ملاحقة المقصرين والتعتيم على المخالفات واستخدامها سلاحا في التهديد،والتبذير في المال العام على غير هدىً في المؤسسات والوزارات والسفارات ومراكز الثقافة قد ادت الى اهدار المال العام بتقصد وهو مخالف للدستور ويحاسب عليه القانون ،والتسويفات المتبعة اليوم بعد ان اصبحت وزارة الثقافة لا تدري سوى احتفالياتها السنوية والمئوية دون تحديد من توجهاتها وفائدتها للوطن والمواطنين ولا تخدم العدالة واصدار الاحكام المناسبة ، بل الدولة مطالبة امام الشعب بأن تعرض كل ما يدور في اجهزة الدولة مخالفا للقانون .ففي الدول الديمقراطية - والعراق منها بحسب الدستور- يستفتى الشعب حتى

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

على تبليط الشوارع في المدن وتحقيق الأمن والاستقرار السياسي والعدالة للمواطنين ،وهي مفقودة اليوم في بلادنا وستُفقد أكثر اذا استمرت مؤسساتكم تعتمد على المحاصصين .واليوم تباع العملة الصعبة باوراق الدنانير ولا احد يدري ما فلسفة المنفذين ،في وقت تحرص الدول على الاحتفاظ بالعملة الصعبة لتغيير البنية التحتية التي هدمتها حروب السنين، وهكذا ضاعت اموال الاجيال ومؤسسات المواطنين.

أمن أجل هذا جاء التغيير...؟

كنا نأمل ممن تزعموا التغيير،تغيير المفاهيم المتوارثة في اكثر من ميدان من ميادين المعرفة وان يشتركوامعا في صنع رؤية جديدة لمستقبل الانسان العراقي قائمة على العقل والعلم والحرية ،وكنا نامل ان تحدد سلطة الدولة عن حقوق الناس ولم يعد الحاكم يسجن ويقتل ويشرد المواطن دون محاكمة او محاكمة صورية،وان لاتهون عليه دماء المواطنين ،فأين من قتلوا منذ 2003 ولحد اليوم لم نعرف عنهم مصير.؟ وداعش اليوم تطوق بغداد من حزامها الغربي ،والدولة خائفة بدليل اخلت سجونها في الغرب المتوتر ؟

وكنا نأمل ان تنهض الحركة العلمية لتحرك التاريخ والحضارة وتدفعهما بالخط المستقيم بدلا من الدوران في الدائرة المفرغة بعد ان يطلعوا على نظريات تجارب الامم في التقدم والتطوير.وكنا نأمل بعد ان قدمنا الدم والمال ان نتخلص من الفلسفة المثالية التي تقودها مرجعيات ورجال الدين وننتقل الى الفلسفة الواقعية في التطبيق ،كما فعلت دول التحضر كما في ماليزيا وجنوب افريقيا مثلا.وكنا نأمل ان يعملوا على تحويل المبادىء الى تشريعات نافذة ،ونتخلص من الذين يؤمنون ان فكرهم خلاصة العلم ونهاية التجارب، وان يكون توفيق المواطن على اساس المواهب والقدرات للمواطنين، ولا تمييز بين العلماء وطلاب البعثات واماكن ارسالهم الا بماهم فيه متقدمون.

فهل تحول العقل عندنا الى الى عدالة القانون، فالميزان الاخلاقي والقانوني لا يعرف في التعامل الا ما يمكن عمله قانونا ولا شيء بينهما. فنحن نطالب بأن تحكمنا قواعد الشرف والنبل لنضطر الى التعفف والتسامي في معاملة المواطنين. وتبقى العبرة في كل هذه القواعد الخلقية في التاريخ بالتنفيذ، وهي تحتاج الى جرأة وبسالة وأيمان واستعداد للتضحية من قبل المسؤول والمواطن ، فهل نحن من المضحين؟ ليبقى تاريخنا قائما على عقل المتدبرين المتنورين ؟ وهل وضع المتسابق على الفوز بالانتخابات القادمة رغم التضحيات المادية الهائلة والمعنوية المنكسرة ما كتبنا ونريد؟ ام ان مجرد فوز وسلطة وقوة واستحواذ على مراكز القرار؟. من يقرأ قوائم المرشحين في الأئتلافات الوطنية والكتل السياسية الكبيرة الثلاث يعتريه الحزن على نفس الوجوه القديمة التي ما سمعنا منها وما لمسنا منها غير الفشل الذريع والغباء المستمر؟ فهل هي ستعود مرة اخرى ومنها يكون المكسب الجديد؟ فاقد الشيء لا يعطيه ابدا؟ الدولة ليست ملكا لاحد ، والارض نفسها ليست ملكا لاحد ،هكذا قالها قرآن المسلمين ...؟

فهل يتفكرون ...؟

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

حقائق جديدة عن الشخصية العراقية[3]

محتويات العدد

(1)..الطائفية والعشائرية واللاأبالية..هي الفائزة!

تفيد المؤشرات الأولية عن نتائج الانتخابات ان انتماءات الطائفة والعشيرة هي التي تحكمت في غالبية الذين ادلوا باصواتهم في انتخابات 30 نيسان 2014،وان ثمانية ملايين عراقي عزفوا عن المشاركة في الانتخابات.

وفيما كان المفروض ان تجري هذه الانتخابات تحت شعار (الوطن أولا) فانها جرت تحت معادلة (ضد او مع المالكي)..وتفيد المؤشرات (التي ستثبتها النتائج الرسمية) أن الغالبية من جماهير الشيعة اختارت المالكي،والغالبية من جماهير السنّة اختارت من هو ضده،فيما الأقلية اختارت (الوطن!)..فعلى ماذا يدل هذا؟

في مقالة موثقة بجريدة المدى ومواقع عراقية نشرت قبيل الانتخابات، اشرنا بالنص (ان الذي يحسم نتائج الانتخابات هو حجم مشاركة اللامنتمين،لأنهم يمثلون النسبة الأكبر)..وها هم قد حسموها..بعزوف ثمانية ملايين عراقي عن المشاركة فيها!..كنّا وصفناهم في المقالة ذاتها بأنهم (موزعون بين اليائسين من اصلاح الحال والمترددين والمعلقينها على الظرف الامني يوم الانتخابات)..واللافت ان المرجعية ورجال الدين من الطائفتين عدّت من لا يشارك في الانتخابات (آثما) و(خائنا) للوطن،وان المشاركة(واجب ديني ووطني)..ومع ذلك قعدوا في بيوتهم..ومنحوا اصواتهم عمليا للطائفيين..فيما لو انهم شاركوا لارتفعت نسبة المنحازين للوطن،ولأنقذوا انفسهم والوطن من أفشل وأفسد حكومة في تاريخ العراق..فعلى ماذا يدل هذا؟

الجواب نوجزه بالآتي:

- ان الشعور بالانتماء للوطن قد مات عند نصف العراقيين العرب!،
- ان الغالبية المطلقة في النصف الثاني من العراقيين العرب تتحكم بهم الطائفية والعشائرية،
- ان المتبقي الذي لا يتجاوز المليون عراقي عربي يتمتعون بالنضج السياسي والوعي الانتخابي.
- ان العراقيين في الخارج..قد طلّقوا العراق.!

والتفسير السيكولوجي لنصف العراقيين العرب الذين مات عندهم شعور الانتماء للوطن،تثبته

3 أ.د. قاسم حسين صالح – رابطة المرأة العراقية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

نظرية في علم النفس بعنوان (العجز المتعلم)..اسمحوا لنا ان نروي لكم التجربة كما حصلت:
جاء باحث بعدد من الكلاب وعرّضها لصدمات كهربائية لا يمكنها التخلص منها اذ لا يوجد منفذ في الغرفة تهرب من خلاله. كانت ارضية الغرفة"مكهربة"،وكانت الكلاب لدى تعرضها لصدمة كهربائية تركض في الغرفة بحثا عن مخرج فلا تجد.وبعد تعرضّها لعدد من الصدمات استسلمت الكلاب وظلت رابضة على ارضية الغرفة المكهربة دون ان تحرّك ساكنا.
في المرحلة الثانية من التجربة ادخل الباحث كلابا جديده،وفتح في الغرفة منفذا خفيا للهرب، وعرّض المجموعتين لصدمة كهربائية،فحصل ان الكلاب الجديدة بحثت عن المنفذ الخفي فوجدته وهربت،فيما ظلّت المجموعة الاولى من الكلاب تتلقى الصدمة الكهربائية وهي مستسلمة.. والسبب هو انها كانت قد تعلمت في المرحلة الاولى من التجربة ان لا جدوى من محاولة الهرب، وهذا هو الدرس الذي تعلمته واستمرت عليه في المرحلة الثانية من التجربة التي كان بمستطاعها ان تهرب من الصدمات الكهربائية..وهذا هو العجز المتعلم.
ويخلص االباحث الى ان هذا لا ينطبق على الحيوانات فقط بل وعلى الانسان ايضا..وهاهم الثمانية ملايين عراقي يقدمون البرهان!!..فلأنهم يئسوا من اصلاح الحال في انتخابات 2010 فانهم تعلموا العجز واستسلموا بالرغم من ان 30 نيسان 2014 وفر لهم فرصة الخلاص من سوء حالهم.!
ولكي لا يجري تأويل خبيث لما قلناه،فان نتيجة التجربة تنطبق على كل انسان تعرض لخيبات متتالية سواء كان عراقيا، اوربيا،او من أي بلد او ملّة أخرى.فالسبب الرئيس للعجز المتعلم هو اعتقاد الفرد العاجز بلا جدوى الفعل، اي ان الفرد العاجز هو ذلك الذي آمن ويؤمن،او تعلم او يعتقد بعدم قدرته على السيطرة على المتغيرات المؤثرة في حياته،اي تخفيف معاناته والحصول على الرضا والسرور..اي ان العجز يظهر فقط في الحالات التي يؤمن فيها الفرد بانه لا حول ولا قوة له ازاء مواقف الحياة ولا امل له فيها..وهذا ما اثبته الثمانية ملايين عراقي في العقد الثاني من الألفية الثالثة.!
والصنف الثاني من الشخصية العراقية ما تزال تتحكم بها (سايكولجيا الأحتماء)التي تحكمت بها في انتخابات 2010 من خلال عاملين رئيسين:الطائفة والعشيرة..والفرق الذي حصل ان الشيعة توزعوا على قوائم، والسنة توزعوا على قوائم.. بعد ان صار الصراع شيعيا شيعيا،وسنّيا سنّيا..وهذا يعني ان الطائفية في العراق قد استطاعت ان تعزز اشراطا نفسيا وعقليا واجتماعيا (يعني بمصطلحنا النفسي اقترانا حتميا)..بين بقاء السلطة بيد الشيعة من جهة، وسعي السنّة لاستعادة السلطة من جهة اخرى،وبين حياة الذل والقهروالظلم والخوف من الافناء لدى الطرفين.
والصنف الرابع من الشخصية العراقية تتمثل بالنضج السياسي والفكري والاجتماعي من المثقفين،وهؤلاء هم الوحيدون الذين توحدهم الهوية الوطنية(الشعور المشترك بالانتماء للوطن)..فيما يتوزع من سبقهم على هويات فرعية:طائفية وعشائرية وقومية ودينية.غير ان هؤلاء يشكلون القلّة من العراقيين الذين قد لا يزيدون على النصف مليون..شاركوا في الانتخابات..وبقدرهم،ربما،لم يشاركوا.. مانحين انفسهم تبريرات من قبيل (الاحتجاج) و (ان العراقيين لا يستحقون)..فضلا عن اصابة كثيرين منهم بالاحباط وتضخم الأنا.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

والصنف الأخير من الشخصية العراقية يجسده العراقيون في الخارج.وتفيد الارقام بان عدد الذين شاركوا في الانتخابات لم يصل الى 170 الفا..واذا استثنينا مليونا منهم لصعوبات حالت دون مشاركتهم فانه يبقى بحدود ثلاثة ملايين عراقي في دول العالم لم يصوتوا..ما يعني انهم طلقوا العراق وقطعوا وتر الانتماء للوطن،وان انتماءهم صار للوطن الذي يعيشون فيه..وان نتائج الانتخابات الحالية ستجعل الباقين منهم يطلّقون العراق بالثلاث.!

في الحلقة المقبلة سنتحدث عن تشكيل الحكومة المرتقبة التي ستكون بين قطبين:المالكي ومن معه،وعمار الحكيم ومن ضد المالكي..وسنرى كيف ستنتهي معادلة انتخابات (مع او ضد)..الوطن ليس طرفا فاعلا فيها.!

2 : التعصب للهوية والوصولية والتخلي عن القيم الدينية

كشفت سنوات ما بعد التغيير (2003) صفات جديدة عن الشخصية العراقية بعضها ما كان موجودا فيها بنفس الحّدة ،وبعضها كان يعد عيبا اجتماعيا وصار ظاهرة شائعة جسدتها سلوكيات او مواقف العراقيين في اهم حدث ميداني قدمت لنا نتائجه تشخيصا لخصائص الشخصية العراقية لا تقدمها بحوث ميدانية،لأن الحدث يتعلق بأهم أربع قضايا في الوجود الانساني: الانسان وحياته كفرد،ومسؤولياته : الأسرية،والاجتماعية، والوطنية.

في هذه الحلقة سنتناول ثلاث صفات نبدأها على النحو الآتي:

1.التعصب للهوية

التعصب بمفاهيم علم النفس الاجتماعي والسياسي هو (اتجاه سلبي غير مبرر نحو فرد قائم على اساس انتمائه الى جماعة لها دين او طائفة او عرق مختلف ،او النظرة المتدنية لجماعة او خفض لقيمتها او قدراتها او سلوكها او صفاتها ،او اصدار حكم غير موضوعي قائم على تعميمات غير دقيقة بشأن جماعة معينة)..انتهى التعريف العلمي له.

في المجتمع العراقي قبل التغيير ،أخذ التعصب ثلاثة أنواع:

أ.التعصب الاجتماعي.ويحصل في محدودية التزاوج القائم على اساس العرق او الدين او المذهب،وهذا هو الغالب على صعيد الزواج بشكل خاص،لدرجة ان عوائل تحصر الزواج بمن ينتمي لنسبها ولن تعطي امرأة منها (لغريب) حتى لو تبور.

الثانية : التعصب المؤسسي. ويقصد به احتكار مواقع اتخاذ القرار في السلطة والمراكز الحساسة والمؤثرة في مؤسسات الدولة العراقية لطائفة معينة.

والثالثة :التعصب السلطوي. وفيه يأخذ شكل الحروب التي تصل أحيانا إلى حدَّ الإبادة البشرية، كالتعصب العرقي ضد الكرد، الذي مورس من قبل السلطات العربية التي توالت الحكم على العراق، والتعصب الطائفي بإبادة آلاف الشيعة التي كشفتها المقابرالجماعية.

ونعيد القول في وصفنا للمتعصب بانه مصاب بالحول الادراكي،ونعني به انه يعزو الصفات الإيجابية إلى شخصه وجماعته التي ينتمي إليها، ويعزو الصفات السلبية إلى الجماعة الأخرى التي يختلف عنها في القومية أو الطائفة أو الدين.والمؤذي فيه انه في حالة حصول خلاف أو

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

نـزاع بين الجماعتين فإنه يحّمل الجماعة الأخرى مسؤولية ما حدث من أذى أو أضرار، ويبرئ جماعته منها، حتى لو كانت شريكاً بنصيب اكبر في أسباب ما حدث.
هذا يعني ان التعصب موجود في مجتمعنا قبل التغيير لكن اعراضه ما كانت حادة الى عام 2005 حيث انفجر بعنوان جديد هو صراع الهويات..الأمر الذي يحتاج الى تحديد مفهوم (الهوية). فالشائع اعلاميا تداول السياسيين والمثقفين مفردة (الهوية)كما لو انهم يحملون عنها مفهوما مشتركا محددا فيما يشير واقعهم الى انهم يختلفون في دلالاتها ومعانيها.ونرى نحن(السيكولوجيون)ان الهوية انواع اهمها:
الهوية الشخصية.وتعني ماهية الافكار والقيم الثابتة نسبيا التي يحملها الفرد بخصوص نفسه ودوره وفئته الاجتماعية والاحساس بكينونته وصفاته الفردية .والهوية الاجتماعية الفئوية وتعني الشعور بانتماء الفرد لجماعة معينة لها تقاليد ومشاعر خاصة،،وهي في المجتمع العراقي على نوعين:المذهبية(الطائفية)وتتمثل بطائفتي السنّة والشيعة ،والهوية العشائرية،وتتمثل بالعشائر الكبيرة. والهوية القومية وتعني احساس الفرد بانتمائه لجماعة كبيرة او شعب يشتركون في تاريخ واحد وقيم وعادات(العرب،الكورد،التركمان..).والهوية الوطنية وتعني احساس الفرد الفرد بانتمائه الى وطن واحد تعيش فيه مكونات اجتماعية متعددة الهويات وشعور مشترك بالاعتزاز بوطن عاشوا على ارضه تاريخا طويلا واكتسب اسم دولة لها علم واحد يميزها بين الدول..فضلا عن هويات اخرى من قبيل الهوية الثقافية،الدينية ،والجندر.
والمسألة المهمة هنا هي ان للهوية الدور الاكبر في تحديد اهداف الفرد وتوجيه سلوكه ونوع العلاقة التي تربطه بجماعة اجتماعية معينة او جماعات لاسيما في اوقات الازمات..وهذا ما حصل بين عامي 2006 و2008 في العراق في احتراب راح ضحيته عشرات الالاف من العراقيين وصل الى مائة قتيل في اليوم في تموز 2007.
وتقدم لنا مؤشرات الانتخابات التشريعية لعام 2014 ان الذي حسم الموقف فيها هو الهويات الفرعية،على حساب الهوية الوطنية.وبلغة الارقام فان ما يقرب من (11)مليون عراقي منحوا اصواتهم لهوياتهم الفرعية وان ما يقرب من مليون منحوها لهويتهم الوطنية،اي ان 85-90% من العراقيين يغلّبون انتماءاتهم الطائفية،القومية،الدينية،العشائرية..على الشعور بالانتماء للوطن..وهذا يعني استنتاجين:
الأول:ان التغيير الايجابي الذي حصل في المجتمع العراقي عبر عشر سنوات كان بطيئا لا تتعدى نسبته 15% لكنه سيشكل بداية لتغيير اكبر حجما في انتخابات 2018.
والثاني:ان صراع الهويات في السنوات الاربع المقبلات يبقى مهددا خطيرا ما لم يحصل انسجام بين البرلمان وحكومة شراكة فاعلة او اغلبية سياسية قوية تقابلها معارضة سياسية موحدة تقوم بالدور الذي تمارسه المعارضة في البلدان الديمقراطية.
2. الوصولية:تعني الوصولية هنا ان الفرد يسعى للوصول الى هدف او غاية باستخدام اساليب غير لائقة او غير اخلاقية..جسدتها تصرفات عدد كبير من المرشحين في استمالة الناخبين للتصويت لهم.والمؤذي هنا ،اخلاقيا،ما احدثته هذه التصرفات في الناس..وأوجعها بيع الضمير الوطني بثمن بخس،واحداث تخلخل في المنظومة القيمية للفرد والمجتمع،بخفض مرتبة قيمة

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

المبدأية ورفع قيمة الوصولية في الهرم القيمي للشخصية العراقية..وهذا يعني ان الشخصية العراقية ستصبح (ميكافيلية) تعتمد مبدأ الغاية تبرر الوسيلة..وهذا من اسوأ وأخطر ما حصل للقيم في المجتمع العراقي ويتحمل السياسيون في السلطة مسوؤلية تاريخية عن تهرؤ اخلاق ستحتاج زمنا طويلا لأصلاح ما افسده وصوليون احتلوا المراكز التي يفترض فيهم ان يكونوا القدوة.

3.التخلي عن القيم الدينية: معروف عن الشخصية العراقية انها تلتزم بالعبادات(صلاة،صوم..)لكنها لا تلتزم بالقيم الدينية من قبيل الصدق والاستقامة مثلا.غير ان عدم الالتزام هذا كان يمارس على استحياء،فيما صار يمارس علنا بعد التغيير.ولهذا سببان رئيسان:

الأول:ان الحكومة والبرلمان اشاعا فسادا فاحشا وصيروه من فعل كان يعد حراما في القيم الدينية الى شطارة وانتهاز فرصة.

والثاني:ان اصحاب عمائم وملتحين في البرلمان والسلطة كانوا يتبادلون تهما تدينها القيم الدينية وترتب عليها عقوبات دنيوية وتعد مرتكبيها بحساب عسير.ولأن عامة الناس وجدوا (أن اولي الأمر) وشخصيات دينية لها حضور سياسي واجتماعي ترتكب ما يناقض القيم الدينية فانها احلت لنفسها عدم اللالتزام بها.

من جانب آخر هنالك ما يشير الى ان الشخصية العراقية بدأت تتعافى،ويبدو ان البصرة عودت العراقيين على حمل بشائر التغيير..وهذا ما سنتناوله في الحلقة المقبلة.

محتويات العدد

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

السلوك السياسي والتعامل الاخلاقي[4]

محتويات العدد

لم اكن اود الخوض في غمار هذا الموضوع الصعب ولكن معطيات الواقع العراقي المتعب سياسيا اجبرتني على ابداء راي بهذا الموضوع ,بداية المعروف عن السياسة انها حرب منافسة اغلبها اعلامي واهمها واقعي اي ان الاعلام هو عصبها والواقعية هي مبتغاها ,والملاحظ اليوم على الطبقة السياسية انها لاتتعامل بالمعايير المطلوبة فيما بينها سواء اعلاميا او اخلاقيا او واقعيا بل تلجا اغلب الامر الى عمليات مبتذلة هدفها التسقيط والربح على حساب كل طبقات المجتمع ومجتمع كالمجتمع العراقي والظروف الصعبة التي يمر بها هو ارض خصبة لكل الفوضى وتبعاتها وبالخص بالجانب السياسي ونحن نرقب ونشاهد ان اغلب الكتل والاحزاب السياسية المنضوية في العملية السياسية هي مغطاة بلون من الاغطية اما غطاء ديني صرف واما غطاء علماني مدني وهذين الغطاءين يوفران جانب ادبي واخلاقي محترم لدى من يعمل لديهما ولكن مانراه عكس ماهو مرغوب به حتى وصل الامر الى ان الغطاء الديني سمح للبعض من السياسيين الى فقدان دينهم والاتيان بتصرفات بائسة وطائشة وغير اخلاقية وبدؤا يفقدون دينهم بمجرد عرض المغريات عليه سواء المالية او النسائية او ماشابه من امور رخيصة فتراهم يندفعون ويتزاحمون للسبق بنيل احدى هذه المغريات رغم علمهم بحرمتها شرعيا الامر الذي اثار لغط الشارع العراقي الذي يعتقد بهم الامل والخلاص من المحنة ,وتبوب تصرفاتهم تحت الغطاء الشرعي اما الجانب الاخر من السياسيين فيرتكبوا كل الموبقات والفحش بحجة المدنية الزائفة ناسين او متناسين ان المجتمع العراقي مجتمع شرقي متدين صاحب تقاليد رصينة ترفض الابتذال والفسق والفجور ,عموما لااتحدث عن الجميع ماأريد قوله ان ضوابط العمل السياسي يجب ان ترتهن بسلوك اخلاقي عالي وبالتزام مهني يبعد الشبهات عنه ثم القيام بتعريف عن العمل السياسي من خلال الاداء الفردي والجماعي المنسجم مع اخلاق وتقاليد المجتمع وهذا الاداء هو الذي يمنح السياسي الشرعية الاجتماعية في دوام عمله واستمراره اما السقوط باحضان الخطا والرذيلة فهو شهادة وفاة مبكرة للسياسي وحزبه وانعكاس غير جيد عن السياسة باجمعها ,لقد حدد الباحثون والدارسون الاساليب الناجحة للابتعاد عن هذه الموجة الطائشة من اهمها قراءة التاريخ والاستفادة من سيرة القادة السابقين واخلاقهم وتعاملهم مع قضايا المجتمع المصيرية وبالاخص اخلاق القادة المسلمين والنبي (صلى الله عليه واله)واهل بيته الاطهار وكيف كانوا يعبرون عن معدن القائد الحقيقي الذي تجتمع عليه الامة وتسير بامره ,ثم دراسة احوال الامم ومعرفة اسباب تقدم البعض ونهاية

[4] قاسم محمد الحساني – عين العراق نيوز

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

البعض منهم حيث كان للاخلاق والالتزام الجتماعي وصدق التعامل اثره البارز في النجاح والعكس كان نهاية الدول وقادتها ,ايضا علينا كعراقيين ان نضع تجربتنا لقراءتها بدقة ومعرفة نقاط قوتها لادامتها ونقاط ضعفها لمعالجتها .

ان الصدق في التعامل مع الناس والالتزام بوطنية الوطن والذوبان في خدمة المجتمع والابتعاد عن المهاترات والتسقيط وكيد المكائد والعودة الى اخلاقنا وديننا الحنيف هم اهم اسس النجاح التي من شانها انهاء المعاناة اليوم والتي من اهم اسبابها غياب الثقة بين مكونات الشعب وسببها السياسيين الانتهازيين الموجودين على سدة الحكم اليوم ,لنتعامل بروح المواطنة ولنبني جسرا متينا من الثقة بيننا ولنبتعد عن كل اسباب الفشل حتى نكون اهلا للسير بشعبنا الى بر الامان والنجاح وللحديث بقية.

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

هل هم للتغيير جادّون أم ضحك على الذقون؟[5]

محتويات العدد

بعد الأنتخابات النيابية عام 2010 تأخر تشكيل الحكومة ثمانية أشهر. وولدت حكومة المحاصصة الفاشلة التي عانى منها الشعب أذىً كبيراً حيث سوء الخدمات وتفشي الفساد وإنفلات الأمن .حكومة مشلولة لم تقدم ولم تؤخر.والسبب سوء تصرف الكتل المشتركة كافة حيث لم تتعامل مع القضايا الوطنية وفق معطيات ومصالح وطنية بل مصالح رؤساء الكتل الشخصية وربما الطائفية والعرقية .ومطامع بمكاسب ظاهرة وباطنة.

ولدراية هذه الكتل بغضب الشعب لهذه التصرفات ,عزفوا جميعاً على أوتار التغيير وتجاوز مرحلة المحاصصة الطائفية, والدعوة لتشكيل حكومة أغلبية سياسية.فهل هم جادّون وصادقون في هذا أم إنهم يضحكون على الذقون؟وهل سنمرُّ بذات التجربة؟؟؟ وهذا ممكن ومحتمل.

فإن كانوا فعلاً جادين وراغبين بالتغيير وإنقاذ البلاد فعليهم مايلي:

1- يعقد جلسةً لمجلس النواب المنتخب برئاسة الأكبر سناً وينتخب المجلس خلالها رئيساً له ممن سيرشحون لهذا المنصب وفق الدستور, وعدم ربط هذا بإنتخاب رئاسة الجمهورية أو رئاسة الوزراء.وبهذا نبتعد عن الكتلوية والمحاصصة الطائفية والعرقية.

2- يعقد المجلس النيابي في اليوم التالي لأنتخاب رئيس المجلس النيابي مباشرة جلسة لأنتخاب رئيس الجمهورية , ممن سيرشح لهذا المنصب,وفق الدستور.لتجاوز المناكفات والصفقات الطائفية والعرقية.

-3يعقد المجلس النيابي في اليوم التالي لأنتخاب رئيس الجمهورية مباشرةً جلسةً يصوت فيها المجلس على منح الثقة لمن يكلفه رئيس الجمهورية بتشكيل الحكومة –صاحب الكتلة الأكبر- وإن فشل في نيل الثقة يجتمع المجلس النيابي في اليوم التالي مباشرة للتصويت على منح الثقة لصاحب الأصوات التالي وهكذا الى أن يتم هذا.ويمكن خلال هذه الأيام للتجمعات والكتل البرلمانية التشاور والحوار.

4- بعد منح الثقة لرئيس الوزراء بإسبوع على الأكثر يبدأ رئيس الوزراءبتقديم قائمة بأسماء وزراءه للمجلس ليباشر بمناقشتهم كل على حدة وخلال إسبوع لأختبار كفاءتهم ,من خلال لجان مختصة تشكل في المجلس لهذا الغرض. تختبر الوزراء ثم يطرح إسم كل وزير لنيل الثقة منفرداً.والأبتعاد عن طرح النيل بالثقة الجماعي.وهذا الإسلوب جارٍ في عديد من دول العالم.

وهذا يعني عدم التصويت بسلة واحدة على المناصب لأنه يعني المحاصصة التي أهلكت البلاد.

5 توفيق الدبوس – صحيفة اخبار جهينة

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

وإن فشل المجلس النيابي في تحقيق هذا خلال شهر واحد عليه أولاً تشريع قانون جديد لتقاعد ورواتب ومخصصات النواب وأصحاب الدرجات الخاصة للحد من كثرة المرشحين للمجلس النيابي من الطامعين بهذه المخصصات والرواتب. وثانياً والأهم تعديل قانون الأنتخابات وجعل العراق دائرة إنتخابية واحدة ويكون الترشيح فردياً لا قوائم .مع تعديل شروط الناخب والمرشح .بعدها يحلُّ المجلس نفسه لأجراء إنتخابات جديدة .وفق قانون إنتخاب جديد.لأن القانون الحالي فشل في إيصال من بإستطاعته الخروج بالبلاد من محنتها.

وبعكسه فإن الأمور ستجري وفق ما سبق وسيتأخر تشكيل الحكومة سنين أو ربما بتوافقِ للمصالح ستشكل حكومة أضعف من الحكومة الحالية وسنعاني أربعة سنين أخرى

محتويات العدد

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

ارقام مرعبة جدا جدا في الانتخابات!! [6]

محتويات العدد

هناك ارتباك و عدم معرفة في كيفية حساب المقاعد التي ستحصل عليها كل قائمة في الانتخابات البرلمانية الحالية ....مهم جدا جدا ان يعلم الاخوة و الاخوات و الاصدقاء بأن الفوز بنصف الاصوات (50%) لا يعني اطلاقا الفوز بنصف المقاعد..سأعطي مثالين يشرحان ما اعني و سأترك المثال الثالث لكم لأكماله ....هذه الامثلة امثلة افتراضية للتوضيح فقط لا غير ...

في مدينة نطلق عليها واق واق ,عدد المقاعد المحددّة مسبقا لهذه المدينة هي 8 مقاعد ..عدد الذين ذهبوا للتصويت 100000 هو مئة ألف ..القوائم المتنافسة هي 4 قوائم...

-1المالكي حصل على 50% من الاصوات اي حصل على 50ألف صوت...

-2الصدر حصل على 23% من الاصوات اي 23 ألف صوت...

-3الحكيم حصل على 18% من الاصوات اي 18 ألف صوت...

-4قائمة اخرى حصلت على 9% من الاصوات اي 9 ألاف صوت....

;61558#&المفروض من خلال هذه الارقام ان يأخذ المالكي 4 مقاعد و هو نصف عدد المقاعد الكلية و ذلك لسبب بسيط هو انه حصل على نصف عدد المصوتين و بقية القوائم الاخرى ستتشارك بالاربعة مقاعد المتبقية (8-4=4) ,,,,,لكن المالكي سيأخذ 3 فقط و قائمة الصدر ستأخذ اثنين و قائمة الحكيم ستأخذ اثنين و القائمة الاخرى ستأخذ واحد...

*****ارقام المالكي ,,,,50000 تقسيم 1,6 هو (31250) تقسيم 3 (10416) تقسيم 5 (2083) تقسيم 7 (297.....)

@@ارقام الصدر ,,,23000 تقسيم 1,6 هو (14375) تقسيم 3 (4791) تقسيم 5 (958) تقسيم 7 (136...)

###ارقم الحكيم ,,,18000 تقسيم 1.6 (11250)تقسيم 3(3750) تقسيم 5 (750) تقسيم 7 (107...)

$$$ارقام القائمة الاخرى ,,,,9000 تقسيم 1.6 (5625) تقسيم 3 (1875) تقسيم 5 (375) تقسيم 7 (53...)

من خلال هذه الارقام نرى بأن الثلاثة ارقام الاولى من المالكي ستضمن مقاعد ,,,,الرقمين الاولين من قائمة الصدر سيضمنان مقاعد ,,,الرقمين الاولين من قائمة الحكيم سيضمنان مقاعد ,,,المقعد الاخير سيذهب للرقم الاول من قائمة القائمة الاخرى ...مجموع 3+2+2+1= 8

6 حسين الحسيني – بوابة ذي قار

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

...هذا المثال الاول...
المثال الثاني اكثر رعبا من الاول ...لنفترض بأن المالكي حصل على 55% من الاصوات اي حصل على 55ألف صوت من المجموع الكلي و الذي هو 100 ألف (المثال السابق)...الصدر حصل على 21.5% اي 21500 صوت ....الحكيم حصل على 16% من الاصوات اي حصل على 16ألف صوت...
القائمة الاخرى حصلت على 7.5% اي 7500 صوت فقط...
حساب عدد المقاعد للقوائم:::
&&&المالكي 55000 تقسيم 1.6 (34375) تقسيم 3 (11458) تقسيم 5 (2291) تقسيم 7 (327)...
****الصدر 21500 تقسيم 1.6 (13437) تقسيم 3(4479) تقسيم 5 (895) تقسيم 7 (127)....
@@الحكيم 16000 تقسيم 1.6 (10000) تقسيم 3 (3333) تقسيم 5 (666) تقسيم 7 (95)...
###القائمة الاخرى 7500 تقسيم 1.6 (4687) تقسيم 3 (1562) تقسيم 5 (312) تقسيم 7 (44)...
++++الارقام الثلاثة الاولى من قائمة المالكي ستصعد...الرقمين الاولين من قائمة الصدر ستصعد ...الرقمين الاولين من قائمة الحكيم ستصعد ...الرقم الاول من القائمة الاخرى سيصعد ..مجموع المقاعد 3+2+2+1=8....
المثال الثالث سوف يجعلكم تتسائلون اي نظام انتخابي هذا المستعمل في العراق ..انه نظام ظالم جدا جدا لا يعبر عن رغبة الناخب بصورة جيدة ..المثال الثالث سيترك آثار سيئة على المالكي لكونه اقوى قائمة و هذا ظلم واضح بحقه و ان كنت اود ان لا يفوز و لكن الحق يقال...
الارقام ....لنفترض بأن المالكي حصل على نسبة 60% من نسبة الاصوات اي حصل على 60ألف صوت ,,,,بينما القوائم الثلاثة الاخرى مجتمعة حصلت على 40% من نسبة عدد الاصوات اي حصلت على 40ألف صوت , و لنفترض بأن الصدر حصل على 20 الف صوت اي 20% و ان الحكيم حصل على 14500 صوت اي 14.5% و القائمة الاخرى حصلت على 5500 صوت اي 5.5% من نسبة عدد الاصوات ....المفاجئة الكبرى هي ان المالكي سيحصل على 3 مقاعد فقط و الصدر مقعدين و الحكيم مقعدين و القائمة الاخرى مقعد واحد ..اي ان نفس عدد المقاعد سيصعد ...تستطيعون اخوتي و اخواتي عمل ما عملناه في المثالين الاولين و ستخرج لكم الارقام ,,و هذه الارقام لا تكذب...
اذا و هذا رباط الفرس ان الحصول على نصف اصوات و حتى 55 بالمئة و حتى 60 بالمئة لا يعني اطلاقا بأن هذه الارقام ستترجم و ينتج عنها مقاعد ...انه نظام سانت ليغو المعدل يا اصدقائي و ما ادراك من عدلّه....

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء